

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٢٤

الأربعاء، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد محمد زين
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

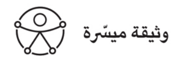
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/698)

1528183 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/698)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل سوريا للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/698، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): تختصر الصور التي نشرت مؤخرا للطفل السوري إيلان كردي البالغ من العمر ٣ سنوات، الذي يظهر جسده على أحد شواطئ تركيا بعد أن فارق الحياة، البؤس الشديد الذي طال أمده للشعب السوري، الذي يتعرض منذ فترة طويلة، لأهوال صراع عنيف ووحشي. وأقتبس كلمات عبد الله كردي، والد إيلان، الذي قال: ”حاولت إنقاذ أطفالي وزوجتي، ولكن لم يكن هناك أي أمل، ماتوا الواحد تلو الآخر.“ وبشكل مأساوي، قال عدد كبير للغاية من الأسر السورية عبارات مماثلة، على مدى السنوات الخمس الماضية. إن المدنيين هم الذي ما برحوا يتحملون وطأة هذه الحرب.

كما أظهرت محنة اللاجئين السوريين الذين حاولوا باستماتة الوصول إلى أوروبا خلال الأسابيع الأخيرة، فإن الآثار المترتبة على الأزمة في سورية ليست آثارا وطنية أو إقليمية فحسب، بل إنها ذات طابع عالمي أيضا. لقد تسبب الصراع في سورية في إحدى أكبر عمليات نزوح الاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. إن هؤلاء اللاجئين يفرون للنجاة بحياتهم من الحرب والعنف، ولهم الحق في طلب اللجوء دون أي شكل من أشكال التمييز. وكمجتمع دولي، من مسؤوليتنا دعم البلدان المجاورة التي تتحمل معظم العبء. وفي الوقت نفسه، يجب بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية التي تجبر الناس على ترك منازلهم وطلب اللجوء إلى الخارج، معالجة مسألة الفرار أو الموت كرد فعل طبيعي لأي أحد منا يواجه خطرا أو تحديا للبقاء على قيد الحياة. وفيما يخص سورية، ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن هذا يعني تسوية سياسية تقود إلى إنهاء الأزمة.

وفي غياب هذا الحل السياسي، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) في شهر شباط/فبراير، الذي يطالب الأطراف باتخاذ إجراءات في عدد من المجالات، بما في ذلك وضع حد للهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويؤسفني عميق الأسف أنا أحيط المجلس علما، بعد مرور ١٨ شهرا، بأن مطالبه لا تزال تواجه بالتجاهل. وبكل المقاييس، فإن المعاناة الإنسانية في سورية، قد تفاقمت، و لم تتراجع وتيرتها.

تواصلت، خلال الشهر الماضي، أعمال العنف في أنحاء البلد. و لم يحصل أي تراجع في الأنماط المروعة لانتهاكات القانون

الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تزال الهجمات العشوائية، بما في ذلك بالأسلحة المتفجرة، تتسبب في انتشار الموت والدمار على نطاق واسع. على سبيل المثال، هاجمت القوات الحكومية في الفترة بين ١٧ و ٢٦ آب/أغسطس، مرارا وتكرارا المناطق السكنية في دوما في ريف دمشق، مما أسفر عن مقتل ٩٠ مدنيا على الأقل، وإصابة نحو ٣٠٠ شخص آخر. وفي الوقت نفسه، في الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس، أطلقت الجماعات المسلحة من غير الدول مئات القذائف على مناطق مأهولة بالسكان المدنيين في دمشق وريف دمشق، مما أسفر عن مقتل ٢٠ مدنيا على الأقل وإصابة آخرين كثيرين، في حين أسفر قصف الجماعات المسلحة من غير الدول للمناطق المأهولة بالسكان المدنيين في حلب أمس، عن مقتل ٣٣ شخصا على الأقل، بينهم نساء وأطفال، وجرح أكثر من ١٥٠ شخصا آخر.

ولا تزال ترد معلومات تفيد بوقوع هجمات مزعومة بالأسلحة الكيميائية. إن الآلية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المنشأة بموجب القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، هي الهيئة المختصة بالتحقيق في تلك المزاعم.

ويستمر الاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية بوتيرة مثيرة للقلق. وقد أدت الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة من غير الدول، إلى تعطيل كبير لشبكات المياه والكهرباء المحلية في حلب ودمشق ودرعا، خلال الأسابيع والأشهر الماضية. وفي الآونة الأخيرة، عانى ما يناهز ٢ مليون شخص من انقطاع المياه في مدينة حلب لمدة أسبوعين خلال شهر آب/أغسطس. ولا يؤدي الحرمان المتعمد للأسر والمجتمعات المحلية من المياه والكهرباء، إلا إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية ودفع السوريين العاديين إلى المزيد من اليأس والإحباط.

ولا تزال المستشفيات والمرافق الطبية تتعرض للهجوم. ففي شهر آب/أغسطس، وثقت منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان، ١٢ هجوما على منشآت طبية، في حين قتل ١٥ عاملا في المجال الطبي.

ومنذ مطلع عام ٢٠١٤، وقع ١٦٩ هجوما على المرافق الطبية وقُتل ٢٥٢ من العاملين في المجال الطبي. وكان للهجمات التي تشن على تلك المرافق تأثير مضاعف، فهي لا تفضي إلى القتل والإصابة فحسب، بل إلى تدمير نظام الرعاية الصحية برمته، مما يجعل العديد من السوريين غير قادرين على الحصول على أبسط مستويات الرعاية.

فلا تزال المدارس، التي ينبغي أن تكون أماكن آمنة للأطفال ليتعلموا وينشأوا فيها، تتعرض للهجمات. ومنذ بداية عام ٢٠١٤، تحققت الأمم المتحدة من شن ما لا يقل عن ٨٤ هجوما على المدارس أو بالقرب منها، ولكن من المرجح أن يكون العدد الفعلي للمدارس التي تعرضت للهجمات أعلى من ذلك. وأصبحت مدرسة من بين كل أربع غير قابلة للاستخدام بسبب تعرضها لأضرار أو للتدمير أو لأنها تُستخدم كملجأ للمشردين داخليا أو للأغراض العسكرية. إن الهجمات المتعمدة على المستشفيات والمدارس جرائم حرب. وستخضع جميع الأطراف، لا جدال، للمحاسبة الآن ومهما طال الزمن في المستقبل بعد إجراء تحقيقات واتباع الإجراءات القضائية الواجبة.

لقد تحدثت من قبل عن أثر النزاع على الأطفال والشباب السوريين، ولكن يجدر التذكير به مرة أخرى. إن سورية اليوم من أكثر الأماكن خطورة في العالم على الأطفال. فهناك أكثر من ٥,٦ ملايين طفل في حاجة إلى المساعدة الفورية. وبالرغم من أن السنة الدراسية بدأت في الأسبوع الماضي – لم يلتحق أكثر من مليوني طفل بالمدرسة في سورية – أي طفل من بين كل ثلاثة أطفال، إضافة إلى ٤٥٠ ٠٠٠ طفل معرضين لخطر الانقطاع عن الدراسة. ويساورنا قلق بالغ إزاء مئات الآلاف من الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والذين يضطرون لتلقي التعليم وفقا لمنهج دراسي وضعته الجماعة المصنفة باعتبارها منظمة إرهابية. وتفيد تقارير لجنة التحقيق وجهات أخرى بأن

الأطفال يتعرضون للقتل والتعذيب والعنف الجنسي على أيدي جميع أطراف النزاع. ويعاني ملايين الأطفال من صدمات نفسية جراء الأهوال التي شهدوها. والآفاق محدودة أمام الشباب. إن النزاع لا يدمر حاضر سورية فحسب، بل إنه يدمر مستقبلها. والجيل الضائع من الشباب المتعلمين سيصبح قريبا جيلين.

وبالرغم من البيئة المتقلبة وغير الآمنة، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الحياة للملايين من المحتاجين. ففي الشهر المنقضي وحده، حصل ٤,٢ مليون شخص على المساعدة الغذائية وجرى إرسال أدوية ولوازم لعلاج ١,١ مليون شخص وتلقى ما يقرب من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص مواد إغاثة ومواد دعم أخرى. وينبغي لنا جميعا أن ننوه بالتزام وشجاعة الآلاف من العمال الذين يقدمون المساعدة المطلوبة بشدة، معرضين أنفسهم لمخاطر كبيرة، ولا سيما المنظمات السورية والمتطوعين الذين كثيرا ما يكونون في طليعة المستجيبين على خطوط المواجهة.

وفي حين أننا نصل إلى عدد كبير من الناس، لا نزال غير قادرين على توفير كميات كافية من المعونة لسكان المناطق الأصعب من حيث الوصول إليها. فالقتال وانعدام الأمن يعرقلان قدرتنا على الاستجابة. وعلى سبيل المثال، لم يتمكن برنامج الأغذية العالمي، خلال آب/أغسطس، من الوصول إلى أكثر من مليون شخص في ريف دمشق وريف حمص وريف حماة. ولا يمكن توصيل المواد الغذائية إلى ٧٥٠ ٠٠٠ شخص آخر في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش بسبب شواغل تتعلق بالسلامة.

وبالإضافة إلى انعدام الأمن، تواصل أطراف النزاع فرض قيود تحد من أماكن تقديم المساعدة ومن يتلقاها وتواترها، أو تعرقل كل ذلك. ولا يزال زهاء ٤٢٢ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظل ظروف حصار قاسية لا يمكن احتمالها، غير قادرين على مغادرة مجتمعاتهم المحلية ونحن عاجزون إلى حد كبير عن الوصول إليهم لتقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، لم يتلق سوى ٩ في المائة من السكان في المناطق المحاصرة المساعدة الصحية التي تمس الحاجة إليها من الأمم المتحدة شهريا، بينما لم تدخل المواد الغذائية أو إمدادات الإغاثة الأساسية الأخرى هذه المناطق بالرغم من الحاجة الشديدة إليها.

و لم توافق الحكومة السورية بعد على ٤٦ طلبا للقوافل المشتركة بين الوكالات. وإذا تمت الموافقة على تلك الطلبات، ستتمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى ١,٢ مليون شخص آخرين في حاجة ماسة إلى المساعدة. وفي الوقت نفسه، تعذر إرسال القوافل التي وافقت عليها الحكومة إلى نبل والزهراء وعفرين في حلب وإلى الفوعة وكفريا في أدلب بسبب عدم موافقة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على عبورها الآمن. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لتعمد عرقلة وصول المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين من الحصول على الخدمات اللازمة لبقائهم على قيد الحياة.

على الجانب الإيجابي، أرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في آب/أغسطس على صعيد التأشيرات، إذ منحت الحكومة السورية ١٠٩ تأشيرات لموظفي الأمم المتحدة من ١٢ مكتبا مختلفا. وتمت الموافقة على نحو ٩٦ في المائة من طلبات التأشيرات المقدمة في آب/أغسطس خلال نفس الشهر. ويحدوني أمل كبير في أن يستمر هذا الاتجاه، ليس بخصوص التأشيرات فحسب، بل والعقبات الإدارية الأخرى.

ولا يزال الافتقار إلى التمويل اللازم للعمليات الإنسانية يشكل أحد التحديات الرئيسية. فإننا نحتاج إلى نحو ٧٣٨ مليون دولار لتمويل العمليات الأساسية المنقذة للحياة حتى نهاية هذا العام التقويمي في سورية. وأعرب عن تقديري لسخاء المانحين في عام ٢٠١٥ بالفعل، وأطلب من تلك الجهات أن تنظر في تقديم تعهدات إضافية بالنظر إلى المستوى الاستثنائي من الاحتياجات الذي نواجهه.

إننا عاجزون عن إيجاد كلمات لوصف هذا الازدراء التام للحياة والكرامة البشرية الذي أصبح السمة المميزة لهذه الأزمة. فمع مطلع كل يوم، يموت المزيد من الأطفال والنساء والرجال في سورية. ويضطر الملايين للعيش في ظروف مزرية، حيث لا يوجد ملاذ آمن في بلدهم، وحيث لا تلبى احتياجاتهم الأساسية للحماية، وحيث تداس حقوقهم الأساسية بالأقدام، وحيث يبدو مستقبلهم ومستقبل بلدهم قاتما بصورة متزايدة.

وفي حين أن أطراف هذا النزاع مسؤولة عن احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، يمكن لأعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى ذات النفوذ، بل ويجب عليها، أن تفعل المزيد من أجل المطالبة بوضع حد لهذا العنف العشوائي وبرفع إجراءات الحصار وباحترام البنية التحتية المدنية وبوصول المساعدة الإنسانية الحيوية إلى جميع مناطق البلد دون تأخير.

ولكن قبل كل شيء، يجب على المجلس أن يركز جهوده على إيجاد حل سياسي. وأدعو مرة أخرى الأعضاء في المجلس إلى تنحية خلافاتهم جانبا والعمل معا لوضع حد في نهاية المطاف لهذا الكابوس الذي يعيشه الشعب السوري. وحسبما أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن، فإنه يتحمل مسؤولية لا فكاك منها عن مساعدة الشعب السوري على تحقيق مستقبل يعمه السلام. ويحدوني أمل كبير في إيجاد حل سياسي في أقرب وقت ممكن من أجل شعب سورية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود أن أشكر السيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ السيد ستيفن أوبراين، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للتو إلى السادة أعضاء مجلس الأمن. وفي ضوء هذه الإحاطة الهامة التي قدمها السيد أوبراين، أود أن أتشاطر معكم الرأي حول بعض النقاط الهامة.

أولا، كان السيد أوبراين محقا عندما قال إنه يجب معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في سورية، وهي أسباب سياسية، بطبيعة الحال، وليست إنسانية. ولذلك سأنطلق من هذا الكلام الهام الذي قيل. وأنا هنا لست بصدد انتقاد تقرير الأمين العام (S/2015/698)، ولا توجيه ملاحظات على ما تفضل بقوله السيد وكيل الأمين العام؛ وإنما بصدد إيضاح الصورة الشمولية التي تحيط بالوضع الإنساني في بلدي، سورية.

كما تعرفون أيها السادة، اعتمد هذا المجلس الموقر سلسلة من القرارات الهامة لمكافحة الإرهاب.

وقد نظمت الرئاسة الروسية، مشكورة، قبل يومين حدثا مهما بمناسبة الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) الذي تلاه القرار ١٩٨٩ (٢٠١١) ثم القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥). وهي كلها قرارات تمنع التحريض على الإرهاب وتمويله ومساعدته، لكنها قبل هذا وذاك هي قرارات تلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعدم تبني الإرهاب كسياسة للضغط على حكومات بعض الدول الأعضاء. هذا الكلام من الناحية النظرية، رائع، لكنه من الناحية العملية لا يطبق على الإطلاق.

هناك في شمال سورية، مجموعات إرهابية مسلحة خارجة عن القانون يطلق عليها اسم جيش الفتح، تمولها قطر وتركيا. هذه الجماعات المسلحة التي تسمى بجيش الفتح تلقي كل يوم آلاف القذائف على أهلنا في حلب، فتقتل منهم المئات وتشوه منهم الآلاف وتمنع استمرار الحياة اليومية. وفي الجنوب، هناك جيش إرهابي آخر تموله السعودية والأردن، الذي هو عضو في هذا المجلس، وشقيق مجاور لسورية، هذا الجيش يقوم بنفس الأفعال القذرة الإرهابية التي تستهدف أهلنا في جنوب سورية بنفس الطريقة. ثم هناك جيش آخر من الإرهابيين يعمل في ضواحي

دمشق، في مدينة اسمها دوما تطرق إليها السيد أوبراين، مجموعة من الإرهابيين تموِّلهم السعودية ويطلقون على أنفسهم اسم جيش الإسلام. وهكذا، على عجالة، خلال دقيقة واحدة ذكرت لكم إرهابيين يشكلون ثلاثة جيوش – أحدها يعمل تحت إمرة تركيا، والثاني يعمل بإمرة الأردن، والثالث يعمل بإمرة السعودية وقطر، خلال دقيقة واحدة أوجزت لكم الصورة.

وللأسف، فإن تقرير الأمين العام يسمى هذه الجماعات الإرهابية بأنها جماعات مسلحة من غير الدول، ولا يسميها مجموعات إرهابية، وإنما يسميها مجموعات مسلحة من غير الدول، وهو كما تعرفون تعبير حيادي جدا لا ينسجم على الإطلاق مع حيثيات قراراتكم ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. إذن، المسألة سياسية بامتياز، وهي التي أدت إلى استفحال الظاهرة الإنسانية التي تمثلت في حيز منها، في ظاهرة اللجوء التي تحدث عنها السيد أوبراين، والتي أضحت الشغل الشاغل للرأي العام العالمي والصحافة والإعلام الدوليين. إن مأساة شعب بلدي، في سورية، هي مأساة كبيرة. لكننا، للأسف، حتى الآن في هذا المجلس الموقر لم نلمس بعد السبب الحقيقي الذي يؤدي بالشعب السوري، أو بشرائح منه على الأقل، إلى الخروج من بلده رغما عنه. الإرهاب، أيها السادة، هو السبب الرئيسي في هروب وخروج هذه الأعداد الغفيرة من السوريين من بلدهم.

الإرهاب، أولا، وما يسمى بالإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب، أو العقوبات الاقتصادية كما يقال خطأ، المفروضة على الشعب السوري هي أيضا سبب رئيسي في شل الحياة الاقتصادية وتدمير البنى التحتية وإغلاق مئات المصانع، إن لم يكن الآلاف، والقضاء على فرص العمل وزيادة معدل البطالة. هذا أيضا سبب آخر للأزمة في بلدي.

السبب الثالث، هو استقدام هذا المد الهائل من الإرهابيين والمرتزقة من جميع أرجاء العالم – إرهابيون يأتون من ١٠٠ دولة عضو في هذه المنظمة الدولية، من أستراليا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا وليبيا وتونس والسعودية وقطر والإمارات والكويت، إلخ. هذا تقرير من تقاريركم أنتم. أنتم الذين حددتم هذا العدد وقلتم إن هناك إرهابيين ومرتزقة يأتون من ١٠٠ دولة، وهم بعشرات الآلاف، يدمرون الآثار السورية والآثار العراقية، يقتلون ويسبون النساء في العراق وسورية، يهربون الآثار، يهربون النفط والغاز عبر وسطاء أتراك إلى دول الاتحاد الأوروبي. وهذا يمول الإرهاب. الآثار السورية تباع في المزاد العلني في لندن. كيف وصلت هذه الآثار إلى لندن؟ النفط والغاز السوري يباع عبر وسطاء أتراك.

إن صورة الطفل إيلان أدت خدمة كبيرة للشعب السوري، هذه الصورة أدت خدمة كبيرة لأنها سمحت بتسليط الضوء على زوايا لا يتطرق إليها الإعلام ولا السياسيون ولا الدبلوماسيون. لماذا لا يذهب الأطفال إلى المدارس؟ اليوم أضحت الصورة واضحة. لا يذهب الأطفال إلى المدارس لأن الإرهابيين يسيطرون على عدد كبير من المناطق التي فيها مدارس ويحرمون الأطفال من الذهاب إلى هذه المدارس. ويضعون مناهج إرهابية متطرفة مستوحاة من المناهج السعودية والخليجية لتعليم أطفالنا قطع الرؤوس وكراهية الأديان الأخرى والحقد على كل من يخالفهم الرأي.

هل أتى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من الفراغ. لم يأت من الفراغ، هناك من تبنى داعش وساعد داعش وقدم التمويل إلى داعش وقام بتسهيل تهريبها للنفط والغاز والآثار خارج سورية والعراق. ومع ذلك، ما زال البعض يدور في حلقة مفرغة وهمه الأوحد هو التشهير بالحكومة السورية وبالرئيس السوري وبالجيش السوري – حتى أن البعض، أحد الوفود كما تعرفون، دعا إلى جلسة وفق صيغة آريا للحديث عن اثنين من المثليين، أحدهم عراقي والآخر سوري، وكأن هذا الأمر هو شغل مجلس الأمن، بدلا من حل الأزمة السورية حلا سياسيا يقوده السوريون أنفسهم، بدون تدخل خارجي، وفقا لقراراتكم أنتم.

اليوم أرسلت إلى عناية السيد رئيس مجلس الأمن مجموعة من الرسائل. الأولى، هي رد الحكومة السورية على التقرير التاسع عشر للأمين العام عن تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). لكنني أرسلت أيضا مجموعة من الرسائل الأخرى حول عدد الضحايا الذين سقطوا في دمشق وحلب، جراء القذائف التي أطلقتها الجماعات المسلحة من غير الدول، كما يسميها تقرير الأمين العام، تلك الجيوش الإرهابية التي تحدثت عنها، والتي تمولها تركيا وقطر والسعودية والأردن. مئات الضحايا في حلب ودمشق، بالأسماء.

وهو أمر دأبنا على نقله إلى عنايتكم على مدى السنوات الماضية. وكل هذه المسرحية لا تزال مستمرة حتى هذه اللحظة، والبعض يتجاهلها، ويسمى هؤلاء الإرهابيين مسلحين من غير الدول، مجموعات مسلحة من غير الدول. لماذا يتم تخصيص سوريا فقط بهذه التسمية، أنا لا أعرف. لماذا فقط الإرهابي الذي يعمل في سوريا والعراق يسمى جماعات مسلحة من غير الدول؟ إذا ظهر إرهابي في الولايات المتحدة الأمريكية يسمى إرهابيا. إذا ظهر في فرنسا، يسمى إرهابيا، في إسبانيا وبلجيكا والمملكة المتحدة، يسمى إرهابيا. لماذا، في سوريا، لا يسمى إرهابيا؟ ولماذا تتم التغطية عليه؟ وتبرير أفعاله وتسميته مجموعات مسلحة من غير الدول؟ الحكومة السورية، حكومة شرعية، واجبها حماية شعبها وتطبيق الدستور ومحاربة الإرهاب، لكننا لا نستطيع أن نقوم بذلك وحدنا. نحن بحاجة إلى دعمكم ومساندتكم وفهمكم وتفهكم لحجم الخطر الإرهابي الذي نواجهه في سوريا وفي العراق وفي المنطقة. وهو خطر بدأ يصل إلى دولكم أنفسها.

أرجو صادقا أن يتم التعامل مع الأزمة السورية بعيدا عن الأجندات التدخلية السياسية لبعض الحكومات، ومن بينها بعض أعضاء مجلس الأمن. آلام الشعب السوري زادت، كفى، آلامنا، ليست سلعة للاتجار؛ ونحن لسنا في بازار للأعمال التجارية اللاأخلاقية الذي يتاجر بآلام شعبنا. لا نريد لشعبنا أن يهاجر أو أن يخرج من البلد؛ نريد أن يعود. لكن أوقفوا الإرهاب، دعم الإرهاب، أوقفوا العقوبات الاقتصادية، أوقفوا التدخل التركي والسعودي والقطري والأردني في شؤوننا الداخلية، أوقفوا تدريب ما يسمى بالمعارضة الإرهابية المعتدلة. وعندها، ستكون الأمور جاهزة للحل السياسي، الحكومة السورية منفتحة على هذا الكلام. الحكومة السورية منفتحة على التفاهم مع المعارضة الوطنية في سورية، وليس مع الإرهاب. ليس مع الإرهاب، أنتم أنفسكم لا تقبلون الحوار مع الإرهابيين.

مرة أخيرة، آلامنا صارت كبيرة، أوجاعنا كبيرة، أسفنا كبير، جراء التدخل الخارجي في شؤوننا الداخلية، وجراء القراءات السياسية الخاطئة لبعض الدول تجاه الوضع في سورية. عندما تتم التغطية على أعمال داعش وجبهة النصرة وجيش الفتح وجيش الإسلام وكل هذه العصابات الإرهابية، فهذا يعني أن ما يقومون به مشروع وأن هناك دولا تحميهم، ولذلك يستمرون في إرهابهم. بينما نحن بحاجة إلى تطبيق فعلي للمبادرة التي تقدم بها الرئيس بوتين بإنشاء تحالف دولي حقيقي فعال لمحاربة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن إلى عضو في المجلس يود أن يدلي ببيان.

السيد الحمود (الأردن): سيقوم الأردن بإرسال رسالة خطية للرد على إدعاءات الممثل السوري اليوم.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلِّمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.